الدال عليها قوله واختارها الشافعي اي اختار افضليتها على الثانية وان كان قائلا بها ايضا وليس المراد انه اختار جوازها والا فقوله بعد ذلك الصلاة بكيفيتها افضل من هذه المقتضى انه قائل بجواز كل من الكيفيتين وفي قوله واختارها تأمل والمراد انه اختار افضلية الصلاة من حيث تلك الكيفية على الصلاة من حيث الكيفية الاخرى قوله من كثرة المخالفة التي منها ذهابها من غير سلام الموجود في الثانية وقوله ولانها اي الكيفية الاولى احوط لامر الحرب لان الفرقة الاولى تمت صلاتها وتفرغت للقدر المخالف في الكيفية الثانية فانها مشتغلة بالصلاة قوله بذات الرقاع مكان من نجد بارض غطفان سمي بذلك لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم لفوا بارجلهم الرقاع اي الخرق لما افقرحت وقيل باسم شجرة هناك وقيل باسم جبل فيه بياض وحمرة وسواد يقال له الرقاع وقيل لترقيع صلاتهم اذ بعضها جماعة وبعضها فرادى وقيل لانهم رقعوا فيها رايا تهم وهي اول صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم في الخوف وكانت صلاة العصر بقدان صلى الظهر استاكذا ذكره الشامي في سيرته وفي ثم البخاري لابن حجر ان اول صلاة صلاها النبي عليه الصلاة والسلام في الخوف في عسفان وبعد هذه ذات الرقاع فراجعه قوله فتكون الثانية له نافلة ويجب عليه نية الامامة لانها مفاوتة بالنسبة له قدر ذلك شيخنا الحفني تبعا لغيره خلافا للشوبري قوله ببطن نخل هو مكان من نجد بارض غطفان قوله وتلك اي صلاة ذات الرقاع بكيفيتها وهي ما اذا فارقت الامام وائتمت صلاتها وما اذا ذهبت ساكتة الى ما مر افضل من هذه اي صلاة ببطن نخل لما ذكره ومن صلاة عسفان ايضا على المعتمد لقدم جواز ذهابها في الامن لان تطويل اعتدال غير الركعة الاخيرة مبطل بخلاف صلاة ذات الرقاع فتجوز في الامن لغير الفرقة الثانية وفيها ان نوت المفارقة وصلاة ببطن نخل افضل من صلاة عسفان كما استفيد ذلك مما مر خلافا لما نقل عن الخلقي قوله المختلف فيه فمنعه ابو حنيفة في حالة الامن في غير المعاودة اما في المعاودة او في حالة الخوف فلا خلاف في ذلك وحينئذ فالمراد بقوله المختلف فيه في الجملة والا فهو في ذلك الجملة وشرطها ان يسمع الخطبة اربعون من الفرقة الاولى ويضر نقصهم عن ذلك سواء في الركعة الاولى او الثانية اما الفرقة الثانية فلا يشترط سماعهم الخطبة

قوله هذا كله في ثنائية دخل صح

جاز

ولا يضر نقصهم عن اربعين مطلقا سواء في الركعة الاولى او الثانية سواء الحال الاحرام او بعده ويشترط ايضا ان تقف في ابتدء وفي حال هذه الاقامة وصلاتها بعسفان اولى لما في صلاة ذات الرقاع من التقدير الصوري وخلو صلاة عسفان عنه واما صلاة بطن نخل فتمنع لما فيها من التعدد الحقيقي من غير حاجة وهذا هو الذي اعتمده م ر فيما مر خلافا لما قاوره في هذا الباب قوله فان صلى رباعية بان كان مقيما او في الحضر او اراد الاتمام في السفر عنانى قوله ركعتين ولو صلى بفرقة ركعة وبالاخرى ثلاثا او عكسه صحت مع الكراهة ويسجد الامام والطائفة الثانية سجود السهو للمخالفة بالانتظار في غير محله قوله ولو فرضهم اربع فرق اي ولو بلا حاجة خلافا لبعضهم نعم الحاجة شرط للندب بان لا يكفي وقوف نصف الجيش في وجه العدو وبان كان المسلمون اربع صفوف والكفار ثلاثة ارباعهم فيحتاج الامام الى وقوف ذلك القدر تجاه العدو ويصلي باربع قوله صحت صلاتهم اي الفرق الاربع وتفارق كل فرقة من الثلاثة الاولى وتتم لنفسها وهو منتظر في قيامه فراغها ومجيء الاخرى وينتظر الرابعة في تشهده ليسلم بها ويندب سجود السهو للامام والقوم ما عدا الفرقة الاولى لمفارقتهم قبل الانتظار في غير محله المقتضي لذلك قوله او صلى مغربا قال قل لعل تاخيرها عن الرباعية لعدم تساوي الفرق فيها اهـ وقد يقال ان هذا لا يقتضي التاخير الا لو كان التساوي وعدمه في صلاة واحدة مع ان كلا في صلاة مستقلة فلعله قدم الرباعية نظر الترتيب في الوجود باعتبار الاكثر ولما قاله ابن حجر في غير البخاري من انه لم يقع في شيء من الاحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض للكيفية صلاة المغرب وقوله ويجوز عليه اي مع الكراهة وقوله وينتظر الفرقة الثانية اي في الكيفية الاولى ولم يذكر حكم الكيفية الثانية قوله وان لم يلتحم القتال اي سواء التحم القتال ام لا فالضابط استداد الخوف والمراد بالاتمام ان يصل كلا منهم سلام الامام سمي بذلك لتقارب نحو بعضهم من بعض او لصوقه به قوله لو ولوا عنه كما في بطن نخل وذات الرقاع وقوله او انقسموا كما في عسفان قوله الموقع فيه اي في غير المراد وعلى الاصل في ذلك انه يقتضي حسب الظاهر ان الالتحام شرط في شدة الخوف فلا يكفي مجرد الشدة وليس كذلك